اجراء من شأنه فتح أبواب الهجرة ولو قليلاً إلى الولايات المتحدة. (انظر: العظم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨٧).

وتدليلاً على آرائه يسوق شديد قرار التقسيم، لسنة ١٩٤٧،كمثال على مدى الضغوط الصهيونية التي مورست على الولايات المتحدة، للقبول بالقرار. ويقبل شديد ادعاءات الرئيس ترومان بأن تأييده للقرار كان نتيجة الدعاية العاطفية التي استهدفت البيت الأبيض ونتيجة إلحاح الزعماء الصهاينة، إضافة إلى التهديدات السياسية التي مارسها الناخبون اليهود، ذلك رغم اقراره بأن الرئيس ترومان لم يلتزم فقط بانشاء اسرائيل بل بضمان أمنها وبقائها أيضاً.

لقد كانت المصالح الأميركية حجر الأساس في الدعم الأميركي لمشروع الاستيطان الصهيوني. وطوال فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، كانت الأمبريالية الأميركية تبحث عن موطيء قدم لها في المنطقة العربية. وجاءت نتائج الحرب الأمبريالية الثانية لتحسم مسألة تعددية الإدارات الأمبريالية في العالم. وقامت الإدارة الأميركية، التي لم تتعرض أراضيها وآلتها وصناعتها للخطر، بصفتها الإدارة العليا الجديدة. وكانت نتائج الحرب قد جعلت من الاتحاد السوفياتي، أيضاً، بلداً رئيسياً، وخاصة بقيام مجموعة بلدان الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ضرورة، لا بد منها، لحماية مصالحها في المنطقة ولوقف المد الشيوعي فيها.

واستناداً إلى نظرته السابقة يعطي شديد السياسة الأميركية مصداقية لا تستحقها، حين يصف الجهود الأميركية لحل مشكلة اللاجئين بأنها نتيجة «تفهم الولايات المتحدة وقلقها من المأساة التي يعيشها الفلسطينيون» وعلى أنها منبثقة من «دوافع انسانية» و«نوايا صافية»، يقول شديد في وصف سياسة الولايات المتحدة في فترة ١٩٤٨ــ ١٩٦٧: «في البداية، شددت السياسة الأميركية على العودة إلى الوطن، لكن تبدلاً نحو التوطين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح اقتصادي أو كل جهد سياسي جديد. وقد اتت هذه التبدلات، متجاوبة مع رغبة اسرائيل وحلفائها، لا مع تمنيات اللاجئين وطموحاتهم». (ص١٠٠).

مرة أخرى، يذهب شديد إلى تصوير «العناية» الأميركية بقضية الفلسطينيين والجهود الاقتصادية بعيداً عن عقمها المصلحي سياسياً واقتصادياً. لقد سعت الولايات المتحدة بعد النكبة إلى «لعب الورقة الاسرائيلية، في محاولة لجر الدول العربية إلى احلافها العسكرية (اسلامية أولاً، ومن ثم حلف بغداد ثانياً). ولم تكن جهود الولايات المتحدة، من أجل إعادة اللاجئين، إلا جزءاً من المخطط الأميركي الرامي إلى إرضاء الدول العربية مادياً ومعنوياً، بجرها إلى هذه الاحلاف. ولقد عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها من أجل تخفيف نتائج لعبتها هذه ازاء اسرائيل. واوضح مثل على ذلك اعلان دالاس في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣ عن وقف تقديم المساعدة لاسرائيل لامتناعها عن تنفيذ قرار مجلس الوصاية، لدى هيئة الأمم المتحدة، القاضي بالاقلاع عن أعمال تجفيف المستنقعات وبناء المحطات الكهربائية في المنطقة المعزولة من السلاح بين اسرائيل وسوريا. وفي ٢٨ تشرين الأول ذاته، أعلنت الولايات المتحدة تراجعها عن القرار، بمجرد أن اعلن الممثل الاسرائيلي، في هيئة الأمم المتحدة، عن موافقته على ايقاف تلك الأعمال وليس صرف النظر عنها نهائياً.(انظر: يفغني بريماكوف، **الولايات المتحدة والنزاع العربي ــ الاسرائيلي**، بيروت: دار الفارابي ١٩٨٠، ص٤٦).

لا يعترض شديد على جملة العلاقات، بل يوصي الحكومات، ذات العلاقات الأوثق بالولايات المتحدة، بممارسة الضغط عليها من أجل تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، ويناشد الحكومات العربية لعب ورقة «العنف الثوري» للتأثير على السياسة الأميركية.

يصف الكتاب، في فصله قبل الأخير، العوامل التي اثرت في صياغة الولايات المتحدة لسياستها حيال الفلسطينيين. ويذكر شديد بادىء ذي بدء الدور المحوري، الذي تقوم به مجموعات الأعمال والمصارف والبترول، في تركيب السلطة في الولايات المتحدة وتأثيرها على السياسة الفلسطينية للولايات المتحدة. وفي تقييمه لدور هذه المجموعات في عملية صنع القرار السياسي الأميركي حيال الفلسطينيين يقول شديد: منذ بروز فائض بترودولارات الاوبك وعلى الرغم من مصالح البترول والبنوك والأعمال الأخرى نعي تماماً اهمية العلاقات الودية مع الدول العربية، الا انها بصراحة، تشعر ان الحفاظ